

Distr.: General
16 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مارشيك (النمسا)

المحتويات

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب
والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة (تابع)البند 69 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك
من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

البند 107 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق



افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)
(A/C.3/78/L.10 و A/C.3/78/L.13)

مشروع القرار A/C.3/78/L.10: الأشخاص المصابون بالمهق
5 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

6 - السيدة شيميري مولاند (ملاوي): عرضت مشروع القرار أيضا باسم جمهورية تنزانيا المتحدة، فقالت إن مشروع القرار، الذي يمثل تحديثا تقنيا لقرار الجمعية العامة 130/76، يطمح إلى مراعاة التطورات التي حدثت منذ عام 2019، بما في ذلك المسائل التي نشأت أثناء وبعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). غير أن الأمانة العامة لم تنفذ الفقرة 11 من القرار 130/76، التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن مختلف تحديات التنمية الاجتماعية التي يواجهها الأشخاص المصابون بالمهق. وكان يمكن لهذا التقرير أن يكون أساسا للتحقيقات الموضوعية للقرار الذي اتخذ سابقا. ويمثل غيابه فرصة ضائعة لإحداث تغيير إيجابي ويؤثر سلبا على الأهمية التي تعلقها الأمانة العامة على المسألة وعلى قرارات الجمعية. ومع ذلك، فإن مشروع القرار يتضمن مسائل ذات صلة وذات أهمية، والدول الأعضاء مدعوة إلى التشاور مع الأشخاص المصابين بالمهق وإشراكهم بنشاط في المسائل التي تمسهم.

7 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إريتريا، وإسرائيل، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبنما، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجيبوتي، والسويد، والصومال، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وكابو فيردي، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ولافتيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزمبيق، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، واليابان.

8 - ثم أشار إلى أن الوفود التالية ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، والسنغال، وغينيا - بيساو، وكيريباس، والهند.

1 - السيدة كورك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يود أن يوضح أولوياته الشاملة فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الحالية في إطار جميع بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة. وسيُنشر البيان غير المختزل على الموقع الشبكي لبعثتها في اليوم الأخير من الدورة.

2 - وذكرت أن مشاريع قرارات اللجنة لم تغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي ولم تنشئ التزامات قانونية جديدة. وأي إعادة تأكيد لصكوك سابقة في مشاريع القرارات لا تنطبق إلا على الدول التي أكدتها في الأصل. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي وثيقة غير ملزمة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات بموجب القانون الدولي. وليس لمصطلح "الحق في التنمية" معنى متفق عليه دوليا، ولذلك يواصل وفد بلدها معارضة الإشارات إلى ذلك "الحق".

3 - وأضافت أن الولايات المتحدة، وإن كانت تؤيد السياسات الرامية إلى تعزيز احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيد الوطني وفي إطار سياستها الخارجية على حد سواء، فهي ليست طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يمكن النفاذ في محاكمها على الحقوق الواردة فيه. كما أن الصيغ المستخدمة في مشاريع القرارات قيد النظر لا تصب في اتجاه فهم بلدها لالتزاماته بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

4 - وأوضحت أنه عندما يطلب إلى الدول الأعضاء في مشاريع القرارات تعزيز أو معالجة مختلف جوانب التعليم، بما في ذلك المناهج الدراسية ونوعية التعليم، تفسر الولايات المتحدة تلك النصوص بما يتواءم مع السياسات التي تتبعها السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والسلطات المحلية المعنية. واختتمت كلامها قائلة إن الولايات المتحدة لا توافق على أن الجزاءات ترقى إلى مستوى انتهاكات حقوق الإنسان، لأن الجزاءات يمكن أن تؤدي دورا قيما في ردع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن.

من الناس في أفريقيا، وهي قارة تعد من أكثر المناطق تضرراً من جائحة كوفيد-19. ومشروع القرار هو تحديث تقني لقرار الجمعية العامة 133/76، الذي حُثت من خلاله الدول الأعضاء على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأفراد الذين يعانون من التشرد؛ وإلغاء تجريم التشرد في جميع المناطق الجغرافية دون أي تقييد؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتنفيذ برامج لصالح الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والشعوب الأصلية.

15 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إندونيسيا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتركيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفيت نام، وكوبا، وكوستاريكا، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وهايتي.

16 - ثم أشار إلى أن الوفود التالية ترغب أيضاً في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وبنغلاديش، والعراق، والهند.

17 - السيد أونو (اليابان): قال إن وفد بلده يدرك تماماً أهمية مشروع القرار. غير أنه من المؤسف أن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لم يعمم إلا في وقت متأخر من مساء اليوم السابق، وهو ما لم يترك للدول الأعضاء وقتاً كافياً للنظر فيها. وأعرب عن رغبة وفد بلده في أن يطلب إلى الأمانة العامة، مرة أخرى، أن تقدم البيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في الوقت المناسب. واختتم كلامه قائلاً إن اليابان ستناقش الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في اللجنة الخامسة.

18 - السيدة والينيوس (كندا): تكلمت أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن وفد بلدها يسلم بأهمية مشروع القرار في معالجة مسألة التشرد البالغة الأهمية ولكنه يأسف لأن الأمانة العامة لم تعمم بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار إلا في وقت متأخر من مساء اليوم السابق، مما حرم الدول الأعضاء من الوقت الكافي لتقييمها. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في أن يطلب إلى الأمانة العامة تعميم البيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية مع إشعار قبل وقت كاف في المستقبل. واختتمت كلامها قائلة إن الوفود الثلاثة تتطلع إلى مناقشة الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في اللجنة الخامسة.

19 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.13

9 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.10

مشروع القرار A/C.3/78/L.13: السياسات والبرامج الشاملة للجمعية الرامية إلى معالجة مشكلة التشرد، بما في ذلك في أعقاب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

10 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قدم بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، فقال إن الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة 23 من مشروع القرار ستؤثر على الأبواب 2 و 9 و 15 من الميزانية البرنامجية لعام 2025. وسيستتبع إصدار التقرير المستكمل المطلوب في الفقرة 23 إضافة في عبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في شكل وثيقة واحدة لما قبل الدورة تتألف من 8 500 كلمة بجميع اللغات الرسمية الست، مما يتطلب موارد إضافية للوثائق بمبلغ قدره 24 500 دولار في عام 2025.

11 - وتابع كلامه قائلاً إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستحتاج، بالإضافة إلى ذلك، إلى خبير استشاري واحد لمدة أربعة أشهر في عام 2025 لإجراء بحوث مركزة بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع مع التركيز على الفئات المحرومة، مثل الشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، ولصياغة توصيات بشأن إمكانية حصول الجميع على المساكن الملائمة والمأمونة والميسورة التكلفة. وسيطلب هذا العمل احتياجات إضافية من الموارد تبلغ 32 300 دولار في عام 2025.

12 - وأردف قائلاً إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سيحتاج إلى ثلاثة خبراء إقليميين لمدة شهر واحد لكل منهم لإجراء تقييم محدد الأهداف في البيانات وإلى خبير استشاري واحد لمدة أربعة أشهر لإجراء بحوث مكتنية وتحليل للبيانات لتحديد أحدث المعلومات عن السياسات والبرامج القائمة من أجل التصدي للتشرد وتقييم التقدم المحرز والتحديات المستمرة في هذا الصدد في الأمريكتين الوسطى والجنوبية وفي أفريقيا وآسيا. وستنشأ في عام 2025 احتياجات إضافية من الموارد فيما يتعلق بهذا العمل تبلغ 62 800 دولار.

13 - واختتم كلامه قائلاً إنه في حال اعتماد مشروع القرار، ستنشأ بناء على ذلك احتياجات إضافية من الموارد تبلغ 119 600 دولار في عام 2025.

14 - السيدة أندريامياريسوا (مدغشقر): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن التشرد يهدد حياة الملايين

من المساكن وتشجع على التآجير غير القانوني من الباطن. واختتم كلامه قائلاً إنه لمن المؤسف أن الدول الأعضاء لم تتح لها الفرصة للنظر على النحو المناسب في التكاليف المرتبطة بمشروع القرار. وقال إن وفد بلده يحث الأمانة العامة على العمل بالتعاون مع الوفود المعنية لإيجاد نهج أكثر معقولة وفعالية من حيث التكلفة.

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة (تابع) (A/C.3/78/L.11)

مشروع القرار A/C.3/78/L.11: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

24 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

25 - السيدة فانغانسورين (منغوليا): عرضت مشروع القرار، فقالت إن التعاونيات مهمة لتحقيق انتعاش من جائحة كوفيد-19 يكون شاملاً للجميع وقادراً على الصمود وهي مهمة أيضاً للتنمية المستدامة بصورة أعم. ويؤكد مشروع القرار، الذي يمثل تحدياً تقنياً لقرار الجمعية العامة 135/76، على قدرة التعاونيات على المساهمة في منظومات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع، وفي الوضع الاقتصادي للمرأة، ورفاه وتنمية جميع الناس، بمن فيهم الشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية. وفي ضوء نجاح السنة الدولية للتعاونيات في عام 2012، يتضمن مشروع القرار دعوة إلى إعلان سنة دولية أخرى للتعاونيات في عام 2025، كوسيلة لتشجيع التعاونيات والتوعية بمساهماتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الدافع وراء هذه الدعوة أيضاً في الطلب المعرب عنه في أوساط التعاونيات وغيرها من الجهات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجّع الحكومات على التشاور مع التعاونيات في إطار عملياتها التحضيرية لاستعراضاتها الوطنية الطوعية التي تجري من أجل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأعربت في ختام كلمتها عن أمل وفد بلدها في أن يحظى مشروع القرار بتأييد جماعي وبعدد كبير من المقدمين.

26 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا،

20 - السيدة برزيسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بإيجاد حلول للقضاء على التشرد. وأوضحت أن وفد بلدها يفسر الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى التزامات الدول بوصفها لا تنطبق إلا على الدول التي تقيدت بهذه الالتزامات، وفيما يتعلق بالدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ضوء المادة 2 (1) من العهد. والولايات المتحدة ليست طرفاً في العهد ومن ثم فهي غير ملزمة بالالتزامات الواردة فيه، والحقوق الواردة فيه لا يمكن النفاذ عليها في محاكمها.

21 - ومضت تقول إن وفد بلدها، إذ يلاحظ أن لدى البلدان مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة لتعزيز الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه يرى أن مشاريع القرارات ينبغي ألا تحاول تعريف تلك الحقوق أو الحقوق المتصلة بها، بما في ذلك الحقوق المستمدة من صكوك أخرى. وأضافت أن وفد بلدها يفهم أن مشروع القرار، بما في ذلك إشارته إلى الحق في السكن اللائق، لا يغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي، الذي لا يتضمن حقاً قائماً بذاته في السكن اللائق. ويفهم وفد بلدها أن الإشارة الواردة في مشروع القرار إلى الحق في السكن اللائق هي إشارة مختصرة إلى الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن، الواردة في العهد وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

22 - واختتمت كلامها قائلة إنه لمن يواثق أن يتم تعميم بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار على الدول الأعضاء قبل ساعات فقط من النظر في مشروع القرار. ولذلك، يشجع وفد بلدها الأمانة العامة على تقاسم المعلومات في أقرب وقت ممكن وقبل النظر في مشروع القرار بوقت كاف. وستناقش الولايات المتحدة المسألة باستفاضة في اللجنة الخامسة.

23 - السيد ديفرو (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده تدرك أهمية مشروع القرار وهي أثبتت التزامها بمساعدة الأشخاص الذين يعانون من التشرد طوال جائحة كوفيد-19. وبالإشارة إلى التشجيع على وضع حدود قصوى على تكاليف الإيجار المذكور في الفقرة 20 من مشروع القرار، يود وفد بلده أن يوضح أن حكومة بلده لا تؤيد ضوابط الإيجار في قطاع الإيجار الخاص التي من شأنها أن تضع حداً للزيادة في الإيجارات. فالأدلة التاريخية تشير إلى أن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يثبط الاستثمار في القطاع ويؤدي إلى انخفاض في معايير الأملك العقارية، وهو ما لا يفيد الملاك ولا المستأجرين. وتشير الأمثلة الدولية الحديثة إلى أن ضوابط الإيجار يمكن أن تؤثر سلباً على المعروض

أمر غير مناسب. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يود أن يناقش بنفسه عن الفقرة الثانية عشرة من الديباجة ولن يعتبر أن محور تركيز مؤتمر القمة قد تم الاتفاق عليه.

البند 69 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع) (A/C.3/78/L.7) و (A/C.3/78/L.58)

مشروع القرار A/C.3/78/L.7: محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

30 - الرئيس: قال إن مشروع القرار والتعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 لا تترتب عليهما آثار في الميزانية البرنامجية.

31 - السيد لوكياننسييف (الاتحاد الروسي): عرض مشروع القرار، فقال إنه في حين أن الجمعية العامة ما فتئت تعتمد أشكالاً مكررة من مشروع القرار منذ عام 2005، فإن المشاكل المحددة فيه لم تحل، بل ازدادت سوءاً في كثير من الجوانب. فالتاريخ المشترك للعالم ما فتئ يتعرض للإنكار والتشويه بصورة متزايدة. وما فتئ صدق الخطابات العنصرية والمعادية للأجانب والدعوات إلى التخلص من المهاجرين واللجئيين والأجانب يرتفع. وفي العديد من البلدان، أصبحت مظاهر كراهية الإسلام وكراهية المسيحية وكراهية الأفارقة ومعاداة السامية أمراً شائعاً.

32 - وواصل كلامه قائلاً إن الحرب على النصب التذكارية لأولئك الذين حاربوا النازية والفاشية أصبحت جزءاً من سياسة الدولة والإيديولوجية الوطنية لبعض البلدان. وتجري مسيرات النازيين الجدد ومواكب المشاعل في شوارع المدن في قلب أوروبا تكريماً لمن تعاونوا بنشاط مع النازيين. وتتزايد الإشادة بهؤلاء الأفراد باعتبارهم أبطالاً وطنيين وأبطالاً لحركات التحرر الوطني ويُقدّمون كنماذج تحتذي بها الأجيال الشابة. وقد كُرم مؤخراً أحد النازيين من جانب أعضاء في البرلمان وقادة ورؤساء بعثات دبلوماسية لعدد من البلدان.

33 - ورأى أن هذه الأعمال ليست تعبيراً عن الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير؛ بل هي مساعٍ سافرة لتزوير نتائج الحرب العالمية الثانية ومحاولات مستخفة بالناس الذين حرروا العالم من أهوال النازية

وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، والصين، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاوس، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، والمغرب، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، واليابان، واليونان.

27 - ثم أشار إلى أن الوفود التالية ترغب أيضاً في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: ترينيداد وتوباغو، وتيمور - ليشتي، وجزر مارشال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والسنغال، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكيريباس، ومالي، والهند.

28 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.11.

29 - السيدة ساندا آنا فارا (المكسيك): قالت إن التعاونيات وسيلة هامة ومنظمة لتكوين المنظمات في المكسيك، وإن حكومة بلدها تعترف بالدور الرئيسي للتعاونيات في التنمية الاجتماعية. ولذلك فقد انضم وفد بلدها إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. غير أن وفد بلدها لا يؤيد الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، التي أدرجت في المشروع خارج نطاق المفاوضات على الرغم من أن الوفود كانت قد قبلت بالفعل صيغة مختلفة للفقرة. والواقع أن المكسيك كانت قد نأت بنفسها في السابق عن الفقرة بصيغتها الواردة في مشروع القرار. فتلك الفقرة تشير إلى أن مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الذي سيعقد في عام 2025، بما في ذلك نطاقه ونتائجه المحتملة، ستناقشه الدول الأعضاء وتوافق عليه، ولكنها تذكر، بعد ذلك ببضعة أسطر، وبشكل سابق لأوانه، ما ينبغي أن تكون عليه الوثيقة الختامية المحتملة لمؤتمر القمة. وينبغي إجراء جميع المناقشات بشأن مؤتمر القمة المقترح كجزء من مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع مع ميسرين معينين خصيصاً لذلك الغرض. أما البت في هذه المسائل قبل أوانها في مشاريع قرارات اللجنة، فهو

- 39 - وأعرب عن إدانة وفد بلده للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي لاستخدام مشروع القرار في تبرير غزوه لأوكرانيا، وهو ما يشكل إهانة للقانون الدولي. ومن شأن إدراج الفقرة المقترحة أن يكفل أن يعكس مشروع القرار على نحو أدق أحداث العالم الحقيقية. واختتم كلامه قائلاً إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تؤيد التعديل وأن تصوت لصالحه.
- 40 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قال إن أوكرانيا وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ونيوزيلندا انضمت إلى مقامي التعديل.
- 41 - ثم أشار إلى أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ترغبان أيضاً في الانضمام إلى مقامي مشروع القرار.
- 42 - الرئيس: قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على التعديل الوارد في الوثيقة [A/C.3/78/L.58](#).
- 43 - السيد بيلمونت رولدان (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالجهود العالمية لمكافحة التطرف العنيف والعنصرية، بما في ذلك معاداة السامية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكراهية المسلمين وما يتصل بذلك من تعصب. وقد قدم مشروع القرار خطأً على أنه تجديد تقني. ومن غير المقبول أن روسيا لم تدرج الفقرة 4 من قرار الجمعية العامة [204/77](#)، التي استندت إلى الصياغة الواردة في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/77/512). والفقرة المقترحة في الوثيقة [A/C.3/78/L.58](#)، التي أدرجت بنجاح في العام السابق، هي بيان وقائعي يؤكد إساءة استخدام روسيا بدوافع سياسية لرؤية مكافحة النازية لتبرير ما لا يمكن تبريره.
- 44 - وأضاف أن الاتحاد الروسي قد استخدم بشكل واضح الرواية الكاذبة عن اجتثاث النازية لتبرير حربه العدوانية ضد أوكرانيا، وانتهاك حقوق الإنسان، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاك سيادة دولة عضو مستقلة وسلامتها الإقليمية. وبناء على ذلك، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح التعديل وتشجع بقوة الدول الأخرى على أن تفعل ذلك أيضاً.
- 45 - السيد لوكياننسييف (الاتحاد الروسي): تكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده لا يؤيد التعديل ويحث الوفود على التصويت ضده. فالتعديل يهدف إلى تسييس المسائل التي يتناولها مشروع القرار، بدلاً من إيجاد حلول، ولا يعدو أن يكون حيلة إجرائية.
- ومسيئة لهم. واختتم كلامه قائلاً إن اعتماد مشروع القرار واجب ليس فقط تجاه الذين أنشؤوا الأمم المتحدة، بل أيضاً تجاه الأجيال المقبلة.
- 34 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقامي مشروع القرار: أذربيجان، وأرمينيا، وإريتريا، وأوزبكستان، وأوغندا، وباكستان، وبوركينا فاسو، وتركمانستان، وتوغو، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسودان، والصين، وطاجيكستان، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، والكونغو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، ونيجييريا، ونيكاراغوا.
- 35 - ثم أشار إلى أن السنغال وغامبيا ترغبان أيضاً في الانضمام إلى مقامي مشروع القرار.
- 36 - السيد لامسي (ألبانيا): عرض التعديل الوارد في الوثيقة [A/C.3/78/L.58](#) أيضاً باسم كل من أستراليا، وجزر مارشال، وغواتيمالا، وليبيريا، ومقدونيا الشمالية، واليابان، فقال إن الفقرة المقترحة إدراجها بعد الفقرة 3 ليست جديدة؛ فقد اعتمدها اللجنة بالفعل في عام 2022، عندما صوتت أغلبية أعضائها لصالح قرار الجمعية العامة [204/77](#).
- 37 - وأوضح أن الهدف المزعوم من مشروع القرار هو مكافحة تمجيد النازية والنازية الجديدة والأشكال المعاصرة للعنصرية، ولكنه في الواقع يروم التلاعب بالحقيقة التاريخية. فالالاتحاد الروسي ينشر معلومات مضللة في محاولة لتبرير عدوانه على أوكرانيا، على النحو المعترف به في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/77/512). ويتضمن التعديل صياغة مأخوذة حرفياً من ذلك التقرير وهو يتصل بصورة مباشرة بمشروع القرار.
- 38 - وأعرب عن الأسف لأن ميسر مشروع القرار لم يدرج الفقرة المقترحة وألغى المشاورات غير الرسمية، مما حرم الوفود من فرص التواصل المجدي بشأن النص. وقد طلبت الدول الأعضاء مرارا وتكرارا من الميسر النظر في إدراج صيغة جديدة تعكس محاولات حقيقية لمكافحة تمجيد النازية والعنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولكن الاتحاد الروسي استخدم بدلا من ذلك تلك الرواية لتبرير أعماله غير القانونية وغير الأخلاقية.

هناك من بلد سجله مثالي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك أستراليا، ولكن لا يوجد بلد بمنأى عن التدقيق العادل للالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وتحمل كل دولة عضو المسؤولية عن دعم رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. وفي ميثاق الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء بالتوحد من أجل صون السلام والأمن الدوليين، ويمثل التصويت على التعديل فرصة للقيام بذلك. وتحت أستراليا جميع الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة التعديل.

51 - السيد أونو (اليابان): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن البلدان متحدة وثابتة في عزمها على إلحاق الهزيمة بالنازية والنازية الجديدة وجميع أشكال التمييز العنصري. غير أنه من دواعي القلق العميق أن نرى أنه يجري التلاعب بهذه المسألة البالغة الأهمية لتبرير عدوان إقليمي، أي أعمال الاتحاد الروسي في أوكرانيا. كما أن استخدام رواية كاذبة لمحاربة النازية ليس بلا أساس فحسب، بل إنه يقوض الجهود العالمية الصادقة لمكافحة النازية الجديدة أيضا. ومن المؤسف أن الاتحاد الروسي يحاول مرة أخرى تغيير السجل التاريخي بحذف جزء هام من القرار الذي اتخذ في العام السابق، مما يشكل خيانة لقيم حقوق الإنسان ويشوه الحقائق التاريخية والمبادئ الدولية. وقد أظرت أعمال الاتحاد الروسي في أوكرانيا على نحو مخادع في سياق مكافحة النازية، كجزء من خطة معقدة يمكن فيها استغلال حتى القضايا النبيلة لدوافع خفية. ويجب ألا تُحرف ذاكرة التاريخ والدروس المستفادة منه لأجل أهداف سياسية زائلة. ويجب على البلدان أن تقف صفا واحدا، وأن تدعم ركيزتي الحقيقة والإنصاف، وأن تعالج الشواغل الحقيقية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإن اليابان من المقدمين الرئيسيين للتعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 وهي تحث جميع الوفود على التصويت مؤيدة له.

52 - السيدة مودرينكو (أوكرانيا): أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن بلدها يؤكد من جديد إدانته القوية لجميع أشكال النازية والنازية الجديدة، والأشكال الأخرى للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومشروع القرار لا علاقة له بالجهود الصادقة المبذولة لمكافحة النازية والنازية الجديدة وغيرها من أشكال التعصب. وهو على العكس من ذلك يشكل محاولة من جانب الاتحاد الروسي لاستخدام ذريعة مكافحة النازية الجديدة لتبرير حربه العدوانية الوحشية ضد أوكرانيا وما يرتكبه من جرائم حرب بشعة وجرائم ضد الإنسانية.

46 - وأضاف قائلا إن وفد بلده ومقدمي مشروع القرار الآخرين يرون أن من الضروري أن يكون مشروع هذا القرار مواضيعياً وليس خاصاً ببلد بعينه. فمشروع القرار يهدف إلى الحوار والتعاون، وليس إلى الإشهار والفضح. والمشاكل المحددة فيه عابرة للحدود بطبيعتها وتؤثر على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فإن مشروع القرار يمثل استكمالاً منطقياً لمشروع القرار الآخر المتعلق بمكافحة العنصرية الذي درجت اللجنة على النظر فيه.

47 - وأردف قائلا إن واضعي التعديل تفوقوا على أنفسهم في جهودهم الرامية إلى تحويل مشروع القرار إلى وثيقة سياسية خاصة ببلد بعينه. وحتى لو اعتمد التعديل، فإنهم سيصوتون ضد مشروع القرار ككل، كما فعلوا في العام السابق. ولذلك، فإن التعديل ليس أكثر من "اقتراح بعدم اتخاذ إجراء" مستتر من أجل عدم النظر في جوهر مشروع القرار. ويسعى واضعو التعديل ومؤيدوهم إلى إجبار الاتحاد الروسي على التصويت ضد مشروع قراره، ولكنهم سيصابون بخيبة أمل.

48 - واسترسل قائلا إنه من دون أي أمل في أن يحصل واضعو التعديل على ما يريدون بأي وسيلة أخرى، فقد لجؤوا إلى المناورة الإجرائية لإدراج الحق في حرية التعبير في النص كمبرر لنشر أفكار وإيديولوجيات العنصرية وكرهية الأجانب والنازية الجديدة. وقد أخفقوا في محاولاتهم لإزالة الإشارات إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من النص ولتتقيح قرارات محكمة نورمبرغ. واختتم كلامه قائلا إن هذه الأعمال تشكل محاولة أخرى لتفريق الدول الأعضاء وإعاقة التعاون الدولي في مكافحة النازية الجديدة والعنصرية وكرهية الأجانب.

49 - السيد لارسن (أستراليا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن بلده ملتزم بالجهود العالمية المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب بجميع أشكالها. وفي العام السابق، قدمت أستراليا نفس التعديل بسبب صلته المباشرة بمشروع القرار. ولا يزال وفد بلده من مقدمي التعديل الرئيسيين لأنه ينبغي أن يُعرف أن الاتحاد الروسي سعى إلى تبرير عدوانه على أوكرانيا بذريعة القضاء على النازية الجديدة، على النحو الذي وثقته المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

50 - ومضى يقول إنه من غير المقبول أن يقوم الاتحاد الروسي بتحريف وتزوير الروايات التاريخية لدعم انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي وباستخدام مشروع القرار لتبرير الحرب على أوكرانيا. فليس

والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وليسوتو، ومالي، ومصر، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونغا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغيانا، وبنما، وبيساو، والفلبين، وفيجي، وفيت نام، وقطر، وقبرغزستان، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، ومدغشقر، والمكسيك، وملايو، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريشيوس، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والهند، وهندوراس، واليمن.

56 - اعتمد التعديل المقدم في الوثيقة A/C.3/78/L.58 بأغلبية 66 صوتا مقابل 26 صوتا، مع امتناع 67 عضوا عن التصويت.

57 - الرئيس: قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المعدلة.

58 - السيد بيلمونت رولدان (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن الحرب العالمية الثانية قسّمت أوروبا بشكل مؤلم. ولم تؤد نهاية الحرب إلى الحرية، بالنسبة إلى الكثير من البلدان الأوروبية، بل إلى استمرار الاحتلال وإلى زيادة القمع، بل وفي بعض الحالات إلى جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها أنظمة استبدادية، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بمكافحة الإيديولوجيات المتطرفة والاستبدادية، بما في ذلك النازية الجديدة، وهو يعارض بشدة معاداة السامية، التي تتنافى مع مبادئه وقيمه التأسيسية.

53 - ومضت تقول إن مثالا على هذا التلاعب شوهد خلال جلسة لمجلس الأمن برر فيها الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة باستخفاف بحياة الناس القتل الجماعي لـ 59 مدنيا، من بينهم طفل يبلغ من العمر 8 سنوات، كانوا يحضرون مراسم عزاء في قرية هروزا في مقاطعة خاركيف في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بزعم وجود نازيين جدد. وأودت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق بعد يومين من الهجوم ولم تجد أي مؤشر على أن أيا من الأشخاص الذين حضروا مراسم العزاء كانوا أفرادا في القوات المسلحة الأوكرانية.

54 - وأعربت عن امتنان وفد بلدها لأستراليا، وألبانيا، وجزر مارشال، وغواتيمالا، وليبيريا، ومقدونيا الشمالية، واليابان لتقديمها تعديلا موضوعيا هاما يكشف أن الغرض الحقيقي من مشروع القرار هو تشويه التاريخ وإساءة استخدام الانتصار المشترك على النازية، الذي أسهم فيه ملايين الأوكرانيين إسهاما هائلا بالتضحية بأنفسهم. ولهذا السبب، تشجع أوكرانيا جميع الوفود على التصويت لصالح التعديل.

55 - أُجري تصويت مسجل على التعديل المقدم في الوثيقة A/C.3/78/L.58.

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبارابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، وتوفالو، والجزر الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وبنما، وهولندا (مملكة-)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، وبيلاروس، وجامايكا،

63 - وأردفت قائلة إن الروح الأساسية لمشروع القرار هي دعوة عاجلة للدفاع عن حقوق الإنسان، ودعوة ينبغي أن يتردد صداها لدى كل دولة عضو. وإندونيسيا على استعداد لدعم القيم المكرسة في مشروع القرار وهي تدعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا المسعى.

64 - السيدة ميمران روزنبرغ (إسرائيل): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقالت إن أحلك فصل في تاريخ الشعب اليهودي، وهو محرقة اليهود، يشكل دليلاً على الهابوية الأخلاقية التي يمكن أن يغرق فيها البشر عندما يتبعون هذا النوع من الإيديولوجية. ومذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 رسالة تذكيرية أخرى بذلك. ومما ينبغي أن يدعو إلى الجزع التقارير المنشورة في الفترة الأخيرة التي تشير إلى زيادة بنسبة 500 في المائة في حوادث معاداة السامية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الهجمات ضد طلاب الجامعات اليهود. فالناس يسرون بفخر في الشوارع للمطالبة بموت اليهود ويحملون الصلبان المعقوفة. ويتعرض اليهود مرة أخرى للهجوم والتهديد والقتل العمد، داخل إسرائيل وخارجها، بسبب دينهم. وقد حان الوقت لمكافحة معاداة السامية بشكل فعال. وينبغي للدول أن تعتمد تعريف معاداة السامية الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، وهو أداة غير ملزمة قانوناً يمكن أن تساعد في تحديد ومكافحة الأشكال القائمة منذ فترة طويلة والأشكال المعاصرة لمعاداة السامية.

65 - وأردفت قائلة إن إسرائيل ستصوت لصالح مشروع القرار نظراً للأهمية القصوى التي يكتسبها التصدي لمعاداة السامية وتمجيد النازية. ومع ذلك، لا ينبغي أن ينظر إلى ذلك على أنه ضوء أخضر للبلدان لاستخدام مقارنات غير مقبولة مع الإيديولوجية النازية أو محرقة اليهود في سياق الحرب في أوكرانيا. وترفض إسرائيل رفضاً قاطعاً أي تسييس للمسألة من جانب أي بلد وترفض تلك الممارسة المقيتة. وعلى جميع الدول واجب التعلم من التاريخ وعدم إساءة استغلاله لتحقيق مكاسب سياسية.

66 - السيدة مودرينكو (أوكرانيا): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقالت إن مشروع القرار لا يزال يخدم هدف التلاعب وإساءة الاستخدام رغم أن اعتماد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ويواصل الجيش الروسي منذ أكثر من 20 شهراً، وبذريعة مكافحة النازية الجديدة، شن هجمات متممة وعشوائية على المدنيين والبنى التحتية المدنية الحيوية، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، والاعتصاب، والإبعاد القسري للأوكرانيين. وتروج الدعاية الروسية بنشاط للكرهاية والعنف ضد الأوكرانيين، مع قيام نظام الكرملين بتهيئة الروس للنظر إلى

59 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة إساءة استخدام حجة مكافحة النازية بدوافع سياسية ويرفض الاستخدام غير الدقيق وغير المناسب لمصطلح "اجتثاث النازية" من جانب الاتحاد الروسي لتبرير حربه العدوانية اللإنسانية والقاسية وغير القانونية ضد أوكرانيا. واستناداً إلى مزاعم كاذبة بمحاربة النازية، أعاد الاتحاد الروسي أهوال الحرب إلى أوروبا، ونكّرها بأنه لا يمكن اعتبار السلام أمراً مسلماً به. وفي العام الماضي، واصل الاتحاد الروسي إساءة استخدام منتديات الأمم المتحدة لنشر الرواية الكاذبة لحربه العدوانية غير القانونية وغير المبررة ضد أوكرانيا.

60 - وأردفت قائلاً إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً كاملاً بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهاية الأجانب ومعاداة السامية وكرهاية المسلمين وما يتصل بذلك من تعصب. والمشاكل الناشئة عن تزايد النازية الجديدة والتطرف العنيف والعنصرية، بما في ذلك معاداة السامية وكرهاية المسلمين، تستحق مناقشة هادئة وبناءة. والهدف من مشروع القرار ليس السعي إلى حل وسط بل زرع بذور الانقسام واستخدام منتدى اللجنة لنشر معلومات مضللة. ولذا فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستصوت ضد مشروع القرار.

61 - السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقالت إن هناك زيادة مفرجة في عدد حوادث كراهية الإسلام وكرهاية المسيحية ومعاداة السامية والتعصب التي تغذيها الكراهية تجاه الناس من مختلف الإثنيات والأديان والمعتقدات. ويعكس مشروع القرار الأوقات العصيبة التي يعيشها العالم والطفرة التي لا هوادة فيها في العنف والتمييز المتطرفين اللذين ابتلي بهما المجتمع. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ موقف جماعي ضد آفة العنصرية والتطرف.

62 - ومضت تقول إن إندونيسيا، بوصفها بلداً غنياً بالإثنيات والثقافات والأديان، تؤيد المبادئ التي يؤكدتها مشروع القرار. ومع ذلك، فإن اعتماد التعديل أمر يؤسف له، لأنه من المستحيل التغاضي عن التفاوت الصارخ في الطرق التي تُعالج بها انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يمكن تجاهل الفظائع التي تتكشف فصولها في غزة. وقد أسفرت الأعمال التي اقترقتها إسرائيل عن مأساة إنسانية تحمل السمة المميزة للفصل العنصري. وأحدثت الهجمات المستمرة على حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم تغييرات عميقة في غزة، وتركتها معزولة ومقيدة بشكل مفرط. ويجب التصدي للمعايير المزدوجة الصارخة التي تدين العدوان بصورة انتقائية على أساس مرتكب الجريمة وليس على أساس الفعل، لأن ذلك يقوض الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام وحقوق الإنسان.

الإبادة الجماعية للأوكرانيين على أنها أمر طبيعي ومقبول، كما يتضح من تصريحات الرئيس الروسي المتكررة بأن أوكرانيا غير موجودة وبث وسائل الإعلام الروسية لهذه الآراء. ومن ذروة النفاق أن يقدم المعتدي مشروع قرار يهدف إلى مكافحة الإيديولوجية التي استخدمت ذات مرة لتبرير نفس شكل العدوان على الدول ذات السيادة الذي يلجأ إليه الاتحاد الروسي نفسه ضد أوكرانيا. وقالت إنها لهذا السبب تشجع الدول الأعضاء على التصويت ضد مشروع القرار.

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وملايو، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وناورو، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليتوانيا، وليختشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا

67 - السيد بيليبينكو (بيلاروس): أدلى ببيان عام باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي قبل التصويت، فقال إن المنظمة تدين بشدة محاولات إعادة النظر في نتائج الحرب العالمية الثانية وتحويل دروسها إلى غياهب النسيان، والتشكيك في قرارات محكمة نورمبرغ، ومنح الضحايا والجلادين حقوقا متساوية، وتدنيس الذكرى المقدسة للضحايا. وقد أمكن تحقيق الانتصار على الفاشية بفضل المساهمة الكبيرة التي قدمتها شعوب الدول الأعضاء في المنظمة، على حساب عشرات الملايين من الأرواح، لوقف انتشار النازية وتحرير الشعوب في أوروبا وخارجها. ويجب على المجتمع العالمي أن يحمي ذلك الإنجاز.

68 - ومضى يقول إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ترفض رفضا قاطعا أي محاولة لتمجيد الحركات النازية والنازية الجديدة والأعضاء السابقين في تنظيم فافن إس إس (Waffen SS). ومن غير المقبول إقامة النصب التذكارية والتذكارات وتنظيم مظاهرات عامة احتفالا بالماضي النازي أو الحركات النازية أو النازية الجديدة، ومن المقبول بالمثل أن يُعلن أفراد تنظيم فافن إس إس وأولئك الذين قاتلوا ضد التحالف المناهض لهتلر، وعملوا مع الحركات النازية وارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مشاركين في حركات التحرر الوطني، وأن تعاد تسمية الشوارع للاحتفال بهم. ولا يمكن التصدي لتمجيد النازية إلا إذا عمل المجتمع العالمي معا للقيام بذلك.

69 - وأخيرا، يساور منظمة معاهدة الأمن الجماعي بالغ القلق إزاء مظاهر العنف التي لا هوادة فيها المرتكبة بدافع العنصرية وكرامية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصّب. وينبغي للدول أن تصدّق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وأن تنفذها تنفيذا فعالا، ولا سيما المادة 4 منها.

70 - أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/78/L.7، بصيغته المعدلة.

مما يدل على استمرار النازية والنازية الجديدة. غير أن التعديل لم يأت على ذكر أي من ذلك، ولم يذكر أيضاً الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني أو الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل حالياً في غزة.

76 - وتابع كلامه قائلاً إن البلدان الكثيرة التي صوتت لصالح التعديل قد صوتت ضد مشروع القرار ككل، حتى بعد اعتماد التعديل. وهذا يؤثر تساؤلات عما إذا كان الغرض من التعديل هو تحسين مشروع القرار أو عما إذا كانت الأغراض الحقيقية تكمن في مكان آخر. وقال إن وفد بلده يود أن يناقش بنفسه عن التعديل، وهو لا يعتبره صيغة متفق عليها ولا يشعر بأنه ملزم به أو بنطاقه المحتمل. ولا تزال كوبا ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

77 - السيد ريزال (ماليزيا): قال إن بلده يعارض بشدة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي ممارسات تُحدث انقسامات في المجتمعات المحلية وتولد الخوف والعداء، وإذا تُركت دون معالجة، تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن. ويتماشى مشروع القرار مع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإيديولوجيات التي تغذي الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويجب ألا يسمح للإيديولوجيات المتطرفة، بما فيها النازية والنازية الجديدة، بالازدهار. ولهذا، تمسكت ماليزيا بموقفها المتمثل في التصويت لصالح مشروع القرار ككل.

78 - واستدرك قائلاً إن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 يحول تركيز النص من قرار مواضيعي إلى قرار يستهدف بلداً بعينه. ومن المفارقة أن الأعضاء الذين أيدوا التعديل صوتوا ضد مشروع القرار على الرغم من اعتماد التعديل. ومن المحزن للغاية والمثير للقلق العميق أن يقوم بلد معين بإساءة استخدام مصطلحات مرتبطة بفترة مظلمة في تاريخ العالم لتبرير عدوانه العشوائي على شعب بأكمله، متسبباً في وفاة آلاف المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. وفي ضوء ما تقدم، يود وفد بلده أن يناقش بنفسه عن التعديل.

79 - السيدة كارتني (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يدين تمجيد النازية وجميع الأشكال الحديثة للتطرف العنيف ومعاداة السامية وكرهية الإسلام والعنصرية وكرهية الأجانب والتمييز وما يتصل بذلك من تعصب. ومع ذلك، فإنه لا يزال يعارض استخدام الاتحاد الروسي منظومة الأمم المتحدة لنشر معلومات مضللة. فمشروع القرار محاولة فاضحة من ذلك البلد لتعزيز أهدافه الجغرافية السياسية،

العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة-)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وبنما، وتركيا، وتوفالو، وتونغغا، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وساموا، وسويسرا، وفيجي، وميانمار.

71 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.7، بصيغته المعدلة، بأغلبية 112 صوتاً مقابل 50 صوتاً مع امتناع 14 عضواً عن التصويت.

72 - السيد بوفيدا بريغو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد تأييده الكامل لمشروع القرار، ولكنه يود أن يناقش بنفسه عن التعديل العدائي الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، لأنه لا يساهم في تحقيق الغرض من مشروع القرار ويسعى إلى تقويض روحه وتسييس محتواه.

73 - السيد غونزاليس بهماراس (كوبا): قال إن النازية والنازية الجديدة هما أكثر مظاهر نظريات التفوق العنصري تطرفاً، وهي نظريات أدت إلى فقدان ملايين الأرواح وتتسم بأنها زائفة علمياً، ومدانة أخلاقياً، وظالمة وخطيرة اجتماعياً، وتقوض المبدأ القائل بأن جميع البشر متساوون في الكرامة والحقوق. ويجب بذل الجهود من أجل منع استمرار انتشار هذه الأفكار وإضفاء الشرعية على خطاب الكراهية والتعصب والتمييز الذي تتسم به. وستدعم كوبا دائماً أولئك الذين يدافعون عن المساواة الكاملة بين جميع البشر ويعززون التسامح واحترام التنوع الثقافي. وما من شيء يبرر الترويج لأفكار العنصرية أو كراهية الأجانب. وقال إن وفد بلده، لهذا السبب، ينضم إلى مقدمي مشروع القرار الرئيسيين.

74 - وأردف قائلاً إن وفد بلده، بهذه الصفة، ومع مراعاة أن النص يحافظ على محتواه التقليدي، فضلاً عن أهمية الحفاظ على وحدة المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة الهامة، قد صوت ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، لأنه يطرح عنصراً من عناصر الانقسام ويضعف توافق الآراء بشأن الجهود المبذولة لمكافحة النازية والنازية الجديدة. وهو علاوة على ذلك يحاول توجيه الانتباه إلى حالة محددة على الرغم من أن مشروع القرار ذو طابع مواضيعي.

75 - ومضى يقول إنه يمكن أيضاً النظر إلى مسألة النازية والنازية الجديدة في سياقات أخرى. ويتزايد في مختلف البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة، ارتكاب أعمال عنف ضد الأقليات الإثنية والدينية،

- 83 - السيد باسمر (جنوب أفريقيا): قال إن مشروع القرار وثيقة مواضيعية هامة تكمل القرار المتعلق بإعلان وبرنامج عمل ديربان. فالعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مسائل هيكلية في النظام العالمي ويجب عدم إساءة استخدامهما لأغراض سياسية، لأن ذلك سيقوض مقصد بند جدول الأعمال ويحد من قدرته. وينبغي أن تهدف المناقشات بشأن مشروع القرار إلى معالجة الأسباب النظمية للعنصرية وتجنب تسييس المسألة. وأضاف أن وفد بلده يُقرّ بالقيمة البالغة الأهمية لمشروع القرار بوصفه أحد الركائز الأساسية في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري، ولكنه يود أن يناقش بنفسه بشكل لا لبس فيه عن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، الذي أدخل صيغة خاصة ببلد بعينه في مشروع قرار مواضيعي لحقوق الإنسان.
- 84 - السيد بيلبينكو (بيلاروس): قال إنه ينبغي، في العالم الحديث، ألا تكون هناك حاجة إلى النظر في مشروع القرار عاما بعد عام، ولكن المثل العليا التي وضعت عندما أنشئت الأمم المتحدة من رواد الحرب العالمية الثانية لا تزال بعيدة عن التحقق. وتعيد بعض الأحداث المذهلة والمروعة في العصر الحديث العالم إلى أربعينيات القرن العشرين: تجمعات المحاربين القدامى في تنظيم إس إس، ومواكب المشاعل وحالات التصفيق الحار للنازيين في البرلمانات، وكلها نتيجة لسياسات تبرير وتبرئة مؤيدي النازية وتمجيد جرائمهم.
- 85 - ومضى يقول إن البحارة البيلاروسيين شاركوا، قبل افتتاح جبهة ثانية في أوروبا بوقت طويل، في قوافل القطب الشمالي التي نقلت الأسلحة والإمدادات والأغذية التي كانت الحاجة تشتد إليها من المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الموانئ الشمالية للاتحاد السوفيتي. وشارك سرب المقاتلات الفرنسية نورماندي - نيمن، الذي تشكل في عام 1942 في الاتحاد السوفيتي، في العملية البيلاروسية، وجرت تسمية عدد من الشوارع في المدن في جميع أنحاء بيلاروسيا تكريما له. ومن المؤسف أن روح التحالف التي دعمت الائتلاف المناهض لهتلر قد نسيت على ما يبدو وأن إرث النصر المشترك قد أهدر لخدمة طموحات بعض السياسيين الغربيين.
- 86 - وأردف قائلا إنه نظرا لمعارضة وفد بلده لمحاولات تسييس الموضوع الهام المتمثل في مكافحة تمجيد النازية والنازية الجديدة ورغبته في الحفاظ على الطابع المواضيعي لمشروع القرار، فإنه يود أن يناقش بنفسه عن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58.
- بالنظر بحرقه اليهود والحرب العالمية الثانية لتشويه سمعة البلدان التي ترفض على نحو مشروع الاحتفال بسنوات تعرضت فيها للهيمنة الوحشية من قبل الاتحاد السوفيتي. وتتسم هذه المحاولة بفظاعة أكبر حينما تستخدم روسيا اتهامات باطلة بالنازية لمحاولة تبرير حربها العدوانية ضد أوكرانيا. ولا يمثل مشروع القرار جهداً جاداً لمكافحة النازية أو معاداة السامية أو العنصرية أو كراهية الأجانب؛ بل يمثل حيلة سياسية مخزية وإهانة لضحايا محرقة اليهود وجميع الذين قاتلوا ضد النازية.
- 80 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤيد تأييداً تاماً التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، ولكن لا تزال تساوغ شواغل جدية إزاء الاحتجاج الوارد في مشروع القرار بالمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لتبرير القيود المفروضة على حرية التعبير. وتساوغ أيضاً شواغل بشأن الطريقة التي عرض بها مشروع القرار، حيث إن الاتحاد الروسي لم يوفر أي فرصة للدول الأعضاء للمشاركة بصورة مجدية في المفاوضات، ولم يعقد سوى مشاورة غير رسمية صورية واحدة، لم تؤخذ خلالها أي اقتراحات في الاعتبار.
- 81 - وفي الختام، دعت الاتحاد الروسي إلى وقف جميع الأعمال العسكرية ضد أوكرانيا فوراً، وسحب قواته من جميع الأراضي ذات السيادة الأوكرانية، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، والامتناع عن أي تهديد غير قانوني آخر باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي دول أعضاء أخرى.
- 82 - السيدة بيشاردو أوربينو (نيكاراغوا): قالت إن بلدها يعارض بشدة جميع أنواع الإيديولوجيات المتطرفة والفاشية والنازية الجديدة التي تشجع العنصرية والفصل العنصري وكرهية الأجانب ومعاداة السامية وجميع أشكال التعصب الأخرى. وأعربت عن أسفها لما بُذل من محاولات ناجحة مجدداً لتسييس مشروع القرار بغية صرف الانتباه عن الكفاح الهام للدول والمجتمع الدولي ككل للقضاء على هذه الإيديولوجيات الضارة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدها أن يناقش بنفسه عن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، الذي يقوض الجهود الرامية إلى مكافحة ممارسات العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والقضاء عليها. وتؤكد نيكاراغوا من جديد موقفها المبدئي المتمثل في رفض اعتماد بعض الدول لنهج انتقائية ومعايير مزدوجة ترمي إلى تعزيز مخططات ضد بلدان معينة واستهداف البلدان وفقاً لمصالحها ومخططاتها الأنانية، مما يعوق الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر عدلاً ووثاماً وإنصافاً وسلاماً.

وغير مبرر عن طريق تقديم تعديل مثير للمواجهة يستهدف بلدا معينا تدعو إلى الأسف وتتناقض مع المبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد والموضوعية واللاانتقائية، الأمر الذي يؤدي إلى الارتباك والمواجهة بين الدول الأعضاء ويعرقل الحوار البناء والتعاون في مجال حقوق الإنسان. ويود وفد بلده أن يناقش بنفسه عن الفقرة 4 من مشروع القرار، التي قُدِّمت بهدف تقويض المقاصد الأساسية للوثيقة.

92 - السيد لوكياننتسيف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده ممتن للوفود التي صوتت لصالح مشروع القرار على الرغم من كل الحيل الإجرائية التي لجأ إليها من كانوا يسعون إلى تقويض اعتماده. ويجب ترسيخ الحقيقة التاريخية بشأن الأحداث التي أفضت إلى إنشاء الأمم المتحدة. ويود وفد بلده أن يناقش بنفسه عن الفقرة 4 الجديدة، التي لا صلة لها على الإطلاق بمشروع القرار.

93 - وأشار إلى أن بعض الوفود التي إما صوتت ضد مشروع القرار أو امتنعت عن التصويت عليه اتهمت وفد بلده بأنه غير راغب في عقد مفاوضات بشأن النص. وقد أعلنت هذه الوفود نفسها رسميا أنها لن تشارك في أي مفاوضات، غير أنها الآن تدعي أنها لم تحصل على فرصة لتقديم مقترحات وتعديلات. فهذه الوفود ينبغي أن تحسم أمرها بشأن ما تريد.

94 - السيد بريتهوفر (النمسا): قال إن بلده يرفض جميع أشكال التطرف العنيف، والعنصرية، بما فيها معاداة السامية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكراهية المسلمين وما يتصل بذلك من تعصب. وتدين النمسا بأشد العبارات الحرب العدوانية غير القانونية وغير المبررة التي تشنها روسيا على أوكرانيا وإساءة استغلال حجة مكافحة النازية. وهي علاوة على ذلك ترفض الاستخدام غير الدقيق وغير المناسب لمصطلح "اجتثاث النازية" في مشروع القرار لتبرير العدوان على أوكرانيا. فهذا التشويه يؤدي إلى تآكل فهم محرقة اليهود، ويزدري الضحايا ويقوض القيم الديمقراطية.

95 - وتابع كلامه قائلا إن شواغل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تُعالج بعد على الرغم من أنها شاركت في المفاوضات المعقودة بشأن مشروع القرار مشاركة بناءة ونشطة. ويجب عدم إساءة استخدام الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف وإدانة إيديولوجية النازية واستغلالها لأغراض ذات دوافع سياسية، على النحو الذي لوحظ حدوثه في الغزو الروسي لأوكرانيا. وعلى الرغم من أن أخطار تصاعد النازية الجديدة ومعاداة السامية في العالم تستحق مناقشة هادئة وبناءة، فالحال

87 - السيدة والينوس (كندا): قالت إن بلدها يدين إدانة قاطعة أي شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصري أو كراهية الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك النازية والنازية الجديدة. وصدّق بلدها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وهو ملتزم بتنفيذها التزاما تاما. وينبغي للدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن تفعل ذلك.

88 - وتابعت كلامها قائلة إن كندا تشعر بقلق عميق لأن روسيا تستخدم النازية الجديدة ومشروع القرار نفسه كذريعة لتبرير عدوانها الإقليمي غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا. فهذه الرواية الزائفة خطيرة وهي تقوض بشكل خطير المحاولات الحقيقية لمكافحة النازية الجديدة وجميع أشكال التعصب العنصري.

89 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يرحب باعتماد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، ولكن مشروع القرار ككل لا يزال يمثل مشكلة. ومن المؤسف أنه لم يُقبل بعد التغييرات التي تقترحها الوفود باستمرار لكي يعكس النص المزيد من الأشكال المعاصرة للعنصرية، ويعزز أهمية حرية التعبير على النحو المناسب، ويصحح التوصيف الخاطئ للالتزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

90 - السيد غوناراتنا (سري لانكا): قال إنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بإعلان وبرنامج عمل ديربان نصا وروحا في جميع الأنشطة البشرية التي يُضطلع بها بغية القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف قائلا إن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 يُسيء الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وإنه أقحم نهجا ضيقا وتقييدا خاصا ببلد بعينه في قرار مواضيعي كان من الممكن لولا ذلك أن يكون أوسع نطاقا. ولذلك، تود سري لانكا أن تتأى بنفسها عن التعديل بالرغم من أنها صوتت لصالح مشروع القرار. واعتبر أن هناك مفارقة تتمثل في أن البلدان التي صوتت لصالح التعديل صوتت ضد مشروع القرار حتى بعد اعتماد التعديل. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تلتزم بمبادئ العالمية والحياد واللاانتقائية والموضوعية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

91 - السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده يعارض النازية والنازية الجديدة، اللتين تقامان جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. والمحاولة المسييسة الجارية لانتهاج نهج انتقائي

أو أي رواية أخرى كذريعة لانتهاك سيادة البلدان الأخرى واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ولذلك، صوت وفد بلدها لصالح التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58. وينبغي أن يُنظر إلى تأييد بلدها لمشروع القرار في سياق دعمه القوي والمستمر للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

101 - السيدة إنستروم (السويد): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق، فقالت إن هذه البلدان تدين إدانة قاطعة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وجميع أشكال التعصب العنصري، بما فيها ذلك النازية والنازية الجديدة، وتلتزم التزاما كاملا بالجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تلك الإيديولوجيات بجميع أشكالها. ويشكل الانفتاح والديمقراطية والتنوع قيماً أساسية لبلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق، وهذا هو السبب في أنها ردت بقوة على مشروع القرار.

102 - وأضافت قائلة إن الوثيقة في جوهرها تضع رواية تستخدم لتبرير الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا تحت شعار مستخف بالناس هو "اجتثاث النازية". وترفض بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق بشكل قاطع هذه الرواية الزائفة والطريقة التي يُستخدم بها القضاء على النازية الجديدة كذريعة لتبرير غزو شامل لبلد ذي سيادة ومحاولة ضمه. وتقوض عمليات الاستغلال هذه الجهود الصادقة التي ترمي إلى مكافحة هذه الإيديولوجيات الشنيعة.

103 - وتابعت كلامها قائلة إن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق صوتت لصالح التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 لكي يُصحَّح جزئياً الغياب التام لهذا السياق في مشروع القرار. وعلى الرغم من اعتماد التعديل، لا تزال المشاكل الأساسية في مشروع القرار قائمة بالنظر إلى أنه يتضمن لغة مسيئة ومثيرة للمشاكل إلى حد بعيد تستخدمها روسيا لكي تتهم دولا ذات سيادة كان يحتلها الاتحاد السوفياتي في السابق بتمجيد النازية.

104 - ومضت تقول إنه على الرغم من أن مشروع قرار بشأن هذا الموضوع الهام يستحق أن يُنَبَّع إزاءه نهج شامل للجميع، فإن الاتحاد الروسي دأب على عدم التواصل بجدية مع الدول الأعضاء الأخرى وعدم أخذ شواغلها بعين الاعتبار. وينبغي لروسيا أن تتخلى عن دورها في تقديم مشروع القرار إذا لم تكن مهتمة بإجراء عملية تتسم بالانفتاح والنزاهة. وفي المستقبل، يجب أن تكون الدول الأعضاء قادرة على الدخول في حوار صادق بشأن هذا الموضوع، ويجب ألا يستغل هذا الموضوع كغطاء للعدوان. ولهذه الأسباب، صوتت بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق ضد مشروع القرار ككل.

ليس على هذا النحو فيما يتعلق بمشروع القرار الحالي، ولذلك صوت وفد بلده ضده.

96 - السيد شينغ جيشنغ (الصين): قال إن بلده يسعى دائما إلى صون المنظور التاريخي الصحيح للحرب العالمية الثانية وحماية النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب. وتعارض الصين بحزم محاولات إنكار ذلك التاريخ وتشويهه وتحريفه لتمجيد النازية والفاشية والنزعة العسكرية وللمساعدة في عودة ظهور هذه الظواهر وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

97 - وقال إن مقدمي التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 حاولوا إدراج عناصر خاصة ببلد معين في قرار مواضيعي، وهو أمر لا يتسق مع الممارسة الراسخة للجنة. وهناك مفارقة تتمثل في أن ثمة بلدان من البلدان المقدمة للتعديل تحاول تزييف تاريخ الحرب العالمية الثانية وترفض الاعتراف بجرائم حرب. ولذلك، يود وفد بلده أن ينأى بنفسه عن التعديل.

98 - السيد أونو (اليابان): قال إن مشروع القرار لا يغطي المظاهر الحديثة للعنصرية والتعصب تعظيماً شاملة. فتركيزه الانتقائي وافقاره إلى التوازن يعينان أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب للتصدي بفعالية لتعقيدات التمييز المعاصر. ويؤيد بلده الإجراءات التي تعزز حقا المساواة وشمول الجميع، وليس تلك التي تكون متشابكة مع استراتيجيات سياسية.

99 - وأضافت قائلة إن استخدام الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية كذريعة لتبرير العدوان، كما ظهر في أعمال الاتحاد الروسي في أوكرانيا، أمر غير مقبول وهو يشوه جوهر تلك الجهود في حد ذاته. ولذلك، صوت وفد بلده ضد مشروع القرار. وينبغي أن يرقى مشروع القرار إلى مستوى عال من معايير الدقة والحياد والعالمية وأن يؤدي إلى توحيد الأعضاء بدلا من تفريقهم.

100 - السيدة راجاندران (سنغافورة): قالت إن سنغافورة، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ملتزمة التزاما كاملا بالقضاء على التعصب وعلى العنصرية بجميع أشكالها. وينبغي عدم تسييس مسألة بهذه الأهمية البالغة أو استغلالها، لا سيما في وقت يتزايد فيه التمييز العنصري والتعصب. ويأتي تصويت وفد بلدها لصالح مشروع القرار دعما للقضاء على جميع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وهو لا يتغاضى بأي حال من الأحوال عن استخدام الجهود الرامية إلى مكافحة النازية أو النازية الجديدة

105 - السيد زيتكو (سلوفينيا): قال إن أي تحريض على العنف أو الحرب محظور بموجب الدستور السلوفيني. وينبغي عدم نسيان محرقة اليهود والجرائم الأخرى على الإطلاق. وتعزز سلوفينيا، بوصفها عضواً في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، الوعي بهذا الفصل الأساسي من التاريخ، لأن التتقيف والبحث سيساعدان على منع حدوثه مرة أخرى. وأضاف قائلاً إن بلده يرفض محاولة الاتحاد الروسي تبرير عدوانه غير المشروع على أوكرانيا بذريعة مكافحة النازية الجديدة وهو لذلك صوت ضد مشروع القرار.

109 - وأشارت إلى أن مشروع القرار يتضمن عناصر هامة تسهم في الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. غير أن سويسرا تشعر بالقلق لأن روسيا تستمر في محاولتها لتبرير عدوانها العسكري على أوكرانيا على أساس القضاء المزعوم على النازية الجديدة. وترفض سويسرا بشدة الادعاء بأن أوكرانيا تحتاج إلى ما يسمى "اجتثاث النازية". ويشكل العدوان العسكري على أوكرانيا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ويزدري استخدام مصطلح "اجتثاث النازية" في هذا السياق تماماً ضحايا النظام النازي وذرياتهم. ولهذا السبب، يؤيد وفدها اعتماد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58.

110 - وأعربت عن الأسف لأن مشروع القرار لا يعكس المزيد من الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب وتجدد لظهور آفة العنصرية. ومن غير المقبول أن يُستخدم موضوع مشروع القرار كأداة لتحقيق أغراض سياسية. وفي ضوء ما تقدم، امتنع وفد بلدها عن التصويت على مشروع القرار.

111 - السيدة إدريس (السودان): قالت إن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 ينحرف عن الغرض الرئيسي لمشروع القرار، الذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان. ويسيس التعديل مشروع القرار، ولذلك يود وفد بلدها أن ينأى بنفسه عنه مع الإبقاء على تأييده الثابت لمشروع القرار ككل.

112 - السيدة كيم (أستراليا): قالت إن بلدها يؤكد من جديد التزامه بالجهود العالمية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب بجميع أشكالها. ويساور وفد بلدها قلق عميق إزاء مشروع القرار واستخدام الاتحاد الروسي لمحرقة اليهود والنازية كسلاح في تبرير عدوانه غير القانوني وغير الأخلاقي على شعب أوكرانيا. وتدين أستراليا الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي لاستخدام مشروع القرار لتبرير غزوه لأوكرانيا، الذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

113 - ومضت تقول إنه بالرغم من أن بعض عناصر مكافحة النازية والنازية الجديدة والعنصرية تُعالج في مشروع القرار، فإن أستراليا صوتت ضد النص ككل، بالنظر إلى شواغلها الجديدة من أن يظل

105 - السيد زيتكو (سلوفينيا): قال إن أي تحريض على العنف أو الحرب محظور بموجب الدستور السلوفيني. وينبغي عدم نسيان محرقة اليهود والجرائم الأخرى على الإطلاق. وتعزز سلوفينيا، بوصفها عضواً في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، الوعي بهذا الفصل الأساسي من التاريخ، لأن التتقيف والبحث سيساعدان على منع حدوثه مرة أخرى. وأضاف قائلاً إن بلده يرفض محاولة الاتحاد الروسي تبرير عدوانه غير المشروع على أوكرانيا بذريعة مكافحة النازية الجديدة وهو لذلك صوت ضد مشروع القرار.

106 - السيدة بويست - كاثروود (نيوزيلندا): قالت إن بلدها يدين إدانة قاطعة لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك النازية والنازية الجديدة، غير أنه يشعر بقلق عميق إزاء مشروع القرار. وتسعى روسيا إلى استغلال روايات زائفة، بما في ذلك تمجيد النازية، كذريعة لحربها العدوانية ضد أوكرانيا، التي تتعارض مع الحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وتدين نيوزيلندا غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا وتكرر دعوة روسيا إلى أن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وأن تسحب قواتها فوراً من داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً.

107 - وأضافت قائلة إن الطريقة التي يُساء بها توصيف التزامات الدول الأعضاء في مشروع القرار فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وأحكام ميثاق الأمم المتحدة تبعث على قلق شديد. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أنه لم تُبدل أي محاولة لتوسيع نطاق مشروع القرار بحيث يعكس المزيد من الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب لمعالجة هذه القضايا.

108 - السيدة ماريك (سويسرا): قالت إن بلدها يدين إدانة قاطعة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك النازية والنازية الجديدة، التي تنتافي مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتثير الفرقة في المجتمعات المحلية، وتولد مشاعر الخوف والعداء، وتؤدي إلى العنف. وتترتب على الزيادة الحالية في العنف في الشرق الأوسط آثار في جميع أنحاء العالم. وتقف سويسرا بحزم في وجه أي تمييز قائم على أساس الدين، بما في ذلك جميع أشكال معاداة السامية وكرهية المسيحية وكرهية الإسلام. وينبغي لجميع الدول أن تحمي وتحترم

عن مضمون القرار. وما يدعو إلى الأسف أكثر من ذلك هو النهج الانتقائي المتبع إزاء احترام الالتزامات القانونية المفروضة بموجب القانون الدولي. فالبلدان التي تكلمت عن عدوان روسي على أوكرانيا أظهرت بشكل سافر أنها تكيل بمكاليين عندما لم تُدُنْ بالمثل عدوان الإبادة الجماعية الإسرائيلي على السكان المدنيين في غزة وعندما بررت هذا العدوان على نحو يتعارض مع القانون الدولي.

118 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها صوت بناء على ذلك ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 ولصالح مشروع القرار. ولا تزال مصر ترفض تسييس مشروع القرار. ويلزم بذل جهود جماعية أكبر لمكافحة جميع الأعمال المتصلة بتمجيد النازية الجديدة وتأييدها. وإذ يضع وفد بلدها في اعتباره أن اعتماد التعديل قد غير مشروع القرار المواضيعي إلى نص خاص ببلد بعينه، فإنه يود أن يناقش بنفسه عن الفقرة 4 من مشروع القرار.

119 - السيد أوهري (ليختشتاين): قال إن مشروع القرار استُخدم للترويج لروايات كاذبة هدفها تبرير العدوان على أوكرانيا، الذي شجبهه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء والذي ارتكب في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وتدين ليختشتاين مرة أخرى غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا وهي لذلك تؤيد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58.

120 - وأشار إلى أن وفد بلده لديه تحفظات قوية بشأن تحريف التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي في مشروع القرار. ومن المؤسف أيضا أن المقدم الرئيسي لمشروع القرار لا يرغب في أن ينظر في توسيع نطاق النص لكي يعكس على نحو أكثر إخلاصا وشمولا للجميع التحديات التي يجري تناولها فيه. ولذلك، صوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

121 - واختتم كلامه قائلا إن بلده يؤكد من جديد موقفه المناهض للنازية وجميع أشكال التمييز والتعصب الديني ويشعر بالقلق إزاء تزايد معاداة السامية.

122 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إنه مما يستعصي على الفهم أن بلدانا غربية معينة أعادت التأكيد على معارضتها للنازية الجديدة وجميع أشكال التمييز وصوتت في الوقت نفسه ضد مشروع القرار الوحيد الذي تُعالج فيه هذه المسائل. غير أن مما يستعصي أكثر على الفهم هو أن ممثلة الولايات المتحدة

مشروع القرار يُستخدم لتبرير الحرب غير المشروعة في أوكرانيا ومن ثم إساءة توصيف التزامات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان. وقد درجت أستراليا على الامتناع عن التصويت على مشروع القرار على أساس أن هناك فرصا لتعزيز النص واتباع نهج أكثر شمولاً للجميع إزاء معالجة الممارسات المتنوعة التي تغذي الأشكال المعاصرة للنازية والنازية الجديدة والعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. غير أن الاتحاد الروسي حرم الدول الأعضاء مرة أخرى من هذه الفرص بحجة أن مشروع القرار يمثل تجديدا تقنيا. وينبغي أن يجري الاتحاد الروسي حوارا يتسم بالانفتاح والصدق والشفافية بشأن مشاريع القرارات المقبلة المتعلقة بهذا الموضوع لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة بشكل بناء والإسهام بشكل حقيقي في التصدي للتحديات على الصعيد العالمي.

114 - واختتمت كلامها قائلة إن أستراليا تدين الغزو الروسي غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا وتدعو الاتحاد الروسي من جديد إلى سحب قواته فوراً من أوكرانيا وإنهاء حربه.

115 - السيد حسني (الجزائر): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار لإظهار التزامه بمكافحة جميع أشكال العنف والإرهاب والعنصرية والتمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الأصل. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتعصب، التي تزداد سوءاً في جميع أنحاء العالم، وخاصة مع إساءة استخدام التكنولوجيات الحديثة. وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر من جديد أهمية الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

116 - ومضى يقول إن وفد بلده يود أن يناقش بنفسه عن الفقرة 4 من مشروع القرار تمشياً مع موقفه المبدئي بشأن تجنب تسييس قضايا حقوق الإنسان، التي ينبغي معالجتها بطريقة تتسق مع مبادئ الموضوعية والاستقلال واللاانتقائية وبالتنسيق مع الدول المعنية، لأن ذلك هو الشرط المسبق لتحقيق الأهداف المرجوة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبذل مزيداً من الجهود لصون الطابع التقني لمشاريع القرارات هذه والتوصل إلى توافق آراء من خلال حوار شفاف وبناء يعالج شواغل جميع الدول.

117 - السيدة رزق (مصر): قالت إن بلدها ملتزم بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما يشمل النازية الجديدة وكرهية الإسلام، ولذلك فقد صوت باستمرار لصالح مشروع القرار. ومن المؤسف أن عدداً من البلدان يحاول باستمرار تسييس قرار مواضيعي بإدخال تعديل هدفه تحويل التركيز بعيداً

- وصفت مشروع القرار بأنه حيلة سياسية مخزية في الوقت الذي كانت تشارك فيه مع حلفائها في حيلة سياسية مخزية بالمعنى الدقيق للعبارة.
- 123 - وأضاف قائلاً إن سوروية أكدت من جديد موقفها الثابت المتمثل في رفض جميع أشكال التمييز بتقديمها لمشروع القرار وتصويتها لصالحه. وأولئك الذين أكدوا من جديد معارضتهم لجميع أشكال التمييز ثم صوتوا ضد مشروع القرار قوضوا مصداقيتهم، التي كانت أصلاً موضع شك نظراً لدعمهم الأعمى لحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين.
- 124 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يود أن يناهض بنفسه عن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58 وهو صوت ضده. وسيبقى التعديل بمثابة دليل على نفاق البلدان الغربية التي قدمته، لأن هذه الفقرات ستختفي ولكن مشروع القرار سيبقى.
- 125 - السيد ندياي (السنغال): قال إن مشروع القرار يتيح فرصة لدعم المنظمة في عملها الرامي إلى التغلب على الكراهية تمسحياً مع إعلان ديربان. ويلزم القيام بمزيد من العمل لمكافحة تزايد التمييز العنصري والتعصب في جميع أنحاء العالم، دون اتباع نهج انتقائي، لأن هذه الظاهرة لا تنطبق فقط على بعض الناس في بعض أنحاء العالم.
- 126 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده صوت ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58، الذي يُسيّس المناقشة ويدفع البلدان إلى الابتعاد عن الأهداف التي طُرِح من أجلها مشروع القرار على اللجنة في البداية. واستهدف بلد ما في فقرة من قرار مواضيعي أمر لا يمكن تصوره وهو يمثل كيلاً بمكيايين عند مقارنته بغيره من مشاريع القرارات المماثلة التي نظرت فيها اللجنة.
- 127 - السيدة أساجو (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها صوت لصالح مشروع القرار ولكنه يود أن يناهض بنفسه عن أي تسييس أو انتقائية في معالجة الشواغل الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، يود وفد بلدها أن يناهض بنفسه عن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/78/L.58.
- البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)**
(A/C.3/78/L.25)
- مشروع القرار A/C.3/78/L.25: الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- 128 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.
- 129 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.25.
- البند 107 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)**
A/C.3/78/L.2 و A/C.3/78/L.3 و A/C.3/78/L.4 و A/C.3/78/L.5 و A/C.3/78/L.6
- مشروع القرار A/C.3/78/L.2: متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
- 130 - السيد المحمصاني (أمين اللجنة): قدم بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، فقال إن الطلبات الواردة في الفقرات 13 و 14 و 18 من مشروع القرار ستشكل إضافة إلى عبء عمل الأمانة العامة في عامي 2025 و 2026. ولذلك، ستترتب على اعتماد مشروع القرار آثار في الميزانية في إطار الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لعامي 2025 و 2026.
- 131 - وأضاف قائلاً إن الاحتياجات من الموارد ستغطي تكاليف المساعدة في الأعمال التحضيرية وإعداد الوثائق وتقديم الخدمات لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية واجتماعاته التحضيرية؛ ومشاركة أقل البلدان نمواً في المؤتمر الخامس عشر والاجتماعات التحضيرية الإقليمية؛ وسفر الموظفين لتقديم الخدمات الفنية للمؤتمر الخامس عشر والاجتماعات التحضيرية الإقليمية.
- 132 - وأردف قائلاً إن ما تفهمه الأمانة العامة هو أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لا تزال تبت في شكل المؤتمر الخامس عشر المقترح والاجتماعات التحضيرية الإقليمية. ونظراً لعدم اليقين، فإن الأمانة العامة ليست في وضع يمكنها حالياً من تحديد الاحتياجات لعامي 2025 و 2026.
- 133 - ومضى يقول إن اعتماد مشروع القرار لن يترتب عليه من ثم أي تخصيص آخر للاعتمادات في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2024. وستعرض الاحتياجات من الموارد لعامي 2025 و 2026 على الجمعية العامة للنظر فيها في دورتيها التاسعة والسبعين والثمانين على التوالي.
- 134 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.2.

مشروع القرار A/C.3/78/L.3: الحد من معاودة الإجرام من خلال إعادة التأهيل والإدماج

135 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

136 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.3.

مشروع القرار A/C.3/78/L.4: تعزيز مساهمات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

137 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

138 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.4.

مشروع القرار A/C.3/78/L.5: المساعدة التقنية المقّدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب

139 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

140 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.5.

مشروع القرار A/C.3/78/L.6: تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

141 - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

142 - اعتمد مشروع القرار A/C.3/78/L.6.

143 - السيدة إيريش (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرحب باعتماد أول مشروع قرار على الإطلاق بشأن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. وسيمهد مشروع القرار الطريق لبذل جهود جديدة لتعزيز دعم الحقوق غير القابلة للتصرف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال والحق في محاكمة عادلة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لمشروع القرار بالنظر إلى التحديات الخطيرة التي تقف في طريق كفالة المساواة في تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة في الولايات المتحدة وخارجها. وينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز التقدم أن تستمر بعزم مشترك، وأن يُسترسّد فيها بالممارسات الواعدة والدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم. والولايات المتحدة مستعدة لدعم تنفيذ مشروع القرار وهي تشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

رُفعت الجلسة الساعة 12:30.